النهضة والسقوط (*)

قراءة عبداللطيف حسني

طموح كبير ورهانات متعددة، يراهن عليها الاستاذ سعيد بنسعيد العلوي من خلال كتابه الجديد «الاجتهاد والتحديث»، الذي خصَّصهُ لدراسة أصول الفكر السَّلفي في المغرب، كنموذج للأشكال المتنوعة، التي اتخذها الفكر السَّلفي العربي المعاصر. يتجسَّد هذا الطموح وهذه الرِّهانات، في مقدمة الكتاب، هذه المقدمة التي يمكن اعتبارها بمثابة برنامج عمل يقترحه المؤلف على الباحثين في حقل الفكر العربي المعاصر، إذ يثير انتباههم إلى أهمية ، وغنَى، ما يمكن أن يُسْفِرَ البحث عنه من نتائج في هذا الحقل المعرفي، الذي لا يزال منطقةً بكراً، منبهاً في نفس الوقت، إلى المصاعب التي اعترضت ولا زالت طريق استقصاء الإنتاج الفكري السَّلفي لمفكري المغرب، والتي يأتي في مقدمتها كَوْن جل مظان هذا الفكر، لا زالت في شكل مخطوطات، البعض منها، مَوضوع رَهْن الخزانات العامَّة، والبعض لا زال في أسْرِ الخزانات العائلية، وهي وإن توفَّرت، ففي شكل طبعات حجرية رديئة، تستعصي عن القراءة، فضلاً عن الفهم، من هنا، دعوة المؤلف، إلى تضافر جهود الباحثين من مختلف التخصصات، لتجاوز هذه الوضعية، واقتحام هذا الإنتاج بالعمل على نشره، وتحليله، ودراسته.

هكذا، يبدو، أن العمل الذي بين أيدينا، عمل يسعى إلى استكشاف أحد الجوانب الأشد نصاعة في تاريخ الفكر العربي المعاصر، فموضوع الدراسة، تأريخ للفكر العربي

(*) سعيد بنسعيد العلوي. الإجتهاد والتحديث. دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب. مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا. سلسلة الفكر الإسلامي المعاصر (3). الطبعة الأولى. سنة 1992

المعاصر، في وجهه السَّلفي، وفي صُورته المغربية، والمؤلف في دراسته لهذا الموضوع، توسَّلَ بمنهجية، شدَّدت أساساً على ذلك الارتباط الوثيق، والوشائج القوية، القائمة بين كلٍّ من هذا الإنتاج، والفكر العربي بصورة عامة، وبين هذا الإنتاج ، والظروف والملابسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أحاطت بميلاد هذا الإنتاج، فضلاً عن ذلك، فقد غطَّت الدراسة الحقبة الزمنية الممتدة من مطالع القرن العشرين، إلى أواسطه، وهي حقبة قلَّما خاض فيها الباحثون المغاربة، بل يُمكن الجزم، استناداً إلى النماذج الفكرية المعتمدة في هذا التأليف، بسبق المؤلف إليها.

يستهل المؤلف دراسته هذه، بطرح إشكال عام، يتعلق بتحديد الحقلين الدلاليين لكلٍّ من مفهومي «التحديث» و«الاجتهاد»، منتهياً إلى القول بارتباط الاجتهاد بالحقل الدلالي الشرعي. إذ يشكل الدين الإسلامي وأحكامه مرجعيته، فهو من هذه الوجهة نظر الدين في المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو جواب الشرع، في مستلزمات التطور، ومقتضيات التحول والتغير في حين يرتبط التحديث، بمقتضيات الاجتماع، والسياسية والاقتصاد والإيديولوجيا. وإذ يقر الباحث بإعْراض الشريعة، ونفورها عن التحديث، فإنه يؤكد في نفس الوقت إمكان، أن يشكل مفهوم «الاجتهاد» أداة وصْلٍ بين كل من الشريعة والتحديث. مُمهداً بذلك الطريق لتتبع مسار العقل الفقهي في تعامله مع إشكال التحديث (ص 17). بيد أن الباحث، وقبل المضي قدماً في استنطاق قضايا الفكر السَّلفي، كما ارتسمت لدى مفكري المغرب، نجده يطرح ثلاثة أسئلة من شأن الإجابة عنها، أن تجعل القارىء يُقارب بصورة أفضل الإنتاج المعني، بهذه الدراسة، يتعلق أوَّلها بأثر الحركة الوهابية، في الفكر المغربي، وهو سؤال يتردَّد الباحث كثيراً في الإجابة عنه، بالسَّلب، أو الإيجاب، أمَّا ثاني هذه الأسئلة، فيتناول الأثر العربي الإسلامي في السَّلفية المغربية وهو أثر يسلِّم الباحث به، في حين انصرفت الإجابة عن السؤال الثالث، إلى تقصّي الوقائع والأحداث الاجتماعية، التي تعلَّق بها الإنتاج المعني بالدراسة، هذه الأسئلة والإجابات المرافقة لها، امتزجت هي الأخرى، بطرح الباحث من خلالها لمجموعة من القضايا الفكرية الجوهرية، من نموذج، الصلة بين الفكر السَّلفي والحركة الوطنية المغربية. وأيضاً قضية، تعدد مستويات وأشكال الفكر السَّلفي، ذلك أنه كثيراً ما أجريت مقارنات بين السَّلفية في صورتها المشرقية، والتي كانت قد عالجت قضايا أعم، وأشمل، والسَّلفية في صورتها المغربية، التي بَدَت قضاياها إلى حد ما تبسيطية، مما أزرى

بقيمتها، وهي نتيجة، يرفضها المؤلف بقوة، معلّلاً ذلك بالقول، بوحدة انشغال السَّلفيين معاً بقضايا التحديث، واختلافهما في طرق المعالجة. إذ بدت إلى حدٍّ ما، السلفية المغربية، وقد استغرقها الواقع اليومي المُعاش (النوازل)، وهي صفة يُمكن أن تضفي امتيازاً خاصاً على هذا الإنتاج الفكري. إثْر هذا الطرح العام، لقضايا الفكر السَّلفي المغربي، ينتقل الباحث إلى دراسة موضوع «الإصلاح والاجتهاد» منبهاً إلى أن مسار التحديث في المغرب، سيتخذ طابع الضرورة وسيفرض ذاته على مفكري المغرب، بقوة التدخل العنيف للاستعمار. وحتى لا يأخذ حديث الباحث، في هذا الصَّدد طابع العمومية، فإنه سيجعل من المفكر المغربي «أحمد ابن المؤّاز» (ت سنة 1922)، نموذجاً للتحليل، مُعللاً هذا الانتقاء بتوفُّره على مقومات الرؤية السَّلفية، هذه الرؤية التي يوجزها المؤلف، في العناصر التالية: نظرٌ إلى الدين بحسبانه صالحاً للأزمنة والعُصور على اختلافها، وتبدُّلها، وسَعْي إلى الوقوع على مقاصد الشرع، دُون الاكتفاء بالوقوف عند ظاهر الأحكام، والتسرُّع في إطلاق أحكام التحْريم والتجريم، وبحث عن طرق الاجتهاد القادرة على فهم مستجدَّات الأحوال أو النوازل، والتشريع لما يكون مناسباً لأحكام الضرورة والعجز (ص 50). بناءً على هذه المُعطيات، سيشرع «الأستاذ سعيد بنسعيد» في قراءة ابن المواز، معتمداً في ذلك على مؤلفين لهذا الأخير.

الأول: خطوة الأقلام، الذي وضع له «ابن المواز» خاتمة تحت عنوان: «الخاتمة الإنصافية في فضل التعاليم الفرنسية» مُبدياً فيه، إعجابه بنظام الحماية، مادحاً الدولة الحامية للمغرب.

الثاني: حجة المنذرين على تنطُّع المنكرين: وهو تأليف من قسمين: القسم الأول منه خاص بالرد على أحد الفقهاء، بخصوص البدع التي سادت البلاد ممثلةً في طقوس زيارة أضرحة الأولياء، في حين تناول القسم الثاني قضايا التحديث، والموقف من الحماية، والاجتهاد الفقهي في النظر إلى مستجدات الحوادث، مؤيداً في هذا الشأن، إيجابيات نظام الحماية، وما أدخلته من مستجدات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، منبِّهاً في نفس الوقت، إنَّما بأسلوب لطيف، وموادع لبعض سلبيات هذا النظام، منتهياً إلى التساؤل، عما إذا كانت الحماية مخالفة لأحكام الشريعة، أو متوافقة معها، مجيباً بدون تردد بقوله: «الاستعمار المبني على حفظ الشرع والعوائد، لا يقتضي ما يُخالفه»، وهو ما يعني وبشكل صريح، ادعاء «ابن المؤّاز» بقبول الشرع لصورة الحماية كإحدى

الصِّيغ المتنوعة التي كان قد اتخذها الاستعمار. هذا المفهوم، الذي يختزل الدارس محتواه، إلى معنى التعمير والعمران؛ مؤولاً هذا الموقف بالضرورة، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل، عمَّا إذا كان الأمر قد اتخذ فعلاً طابع الضرورة. أم أن المسألة لا تعْدو أن تكون، مجرَّد تبرير لواقع معين، إنه من اليسير جداً، إلحاق كل مستحدث بنظرية الضرورة، حتى ولو كان هذا المستحدث نظاماً استعمارياً صرفاً، بيد أن الفقه، يعلِّمنا أن للضرورة أحكاماً، وفي ظل هذه الأحكام، لا يمكن إطلاقاً القبول بنظام الحماية، الذي يشكل في جوهره صيغة من صيغ الإستعمار، الذي مسَّ بعمق السيادة المغربية، وبالتالي سيادة دار الإسلام. إن الأمر كما يبدو لنا كان أعمق من قبول أو رفض المستجدات، التي أسفرت عنها ثورة أوروبا الصناعية، والتي لم يمسس المغرب منها، إلا شظاياها، التي تطايرت بسيادته، وحوَّلته من دولة مستقلة ذات سيادة، إلى حلقة في عالم المستعمرات الغربية، ومن وجهة النظر هذه نرى أنه كان من الأولى، أن يتمّ تناول أفكار «ابن المواز» بالدِّراسة، في إطار أعم وأشمل، إطار النهضة والسقوط، ذلك أن «ابن المواز» الذي انتهى به الأمر مدافعاً عن نظام الحماية، لا يمكن أن يُنسينا «ابن المواز» الذي سبق أن ساهم في إغناء النقاش، حول مشروع دستور سنة 1908، وفي تحرير بيعة السلطان مولاي عبدالحفيظ سنة 1907. وهما من الوقائع السياسية ذات الأهمية الخاصة، في تاريخ مقاومة المغاربة للتدخل الأجنبي في شؤونه.

النموذج الثاني: الذي اعتمده الباحث في دراسته هذه نموذج، الفقيه والوزير «محمد بن الحسن الحجوي» (1874 - 1956). لا يغفل الباحث في هذا الشأن الإشارة إلى كتابات «الحجوي» التي أدان فيها السياسة المخزنية بصورة صريحة، معرجاً إثر ذلك إلى قراءة فكر «الحجوي» من خلال تقريره الذي رفعه للإقامة العامة، الفرنسية في المغرب، والذي يمكن اعتباره في نظرنا تنبيهاً للمستعمرين الفرنسيين، بضرورة تجنب بعض سلبيات ممارساتهم الاستعمارية، وذلك عبر برنامج يتضمن أربعة نقط:

- تعجيل إيقاف نزع الملكية إلا لمصلحة عامة.
- تخفيف الضرائب بكل ما في الإمكان لا سيما ضريبة الأرباح.
- إصلاح العَدْلية.

ـ مسألة الظهير البربري.

هذه المسألة الأخيرة يتردَّد «الحجوي» في وصفها بالشؤم، أم باليمن، وهو تردُّد سرعان ما سيحسم فيه «الحجوي» بانتهائه إلى القول بخطورة هذا الظهير، بالنسبة لاستمرارية نظام الحماية الفرنسية في المغرب، ومهما كانت الخلفيات التي كمنت من خلف موقف «الحجوي» هذا، فإنه كما يبدو، لم يجانب الصواب في ذلك، إذ شكَّل هذا الظهير، الشرارة التي انطلقت منها الحركة الوطنية المغربية، في خضم مقاومته، نمت هذه الحركة، وتصلَّب عودها[1].

يُركز «الحجوي» في كتاباته، كما يظهر ذلك الباحث، على قضايا جوهرية، من مثل قضايا التجارة والتعليم.... فليت المغاربة إخواني أن يمعنوا النظر (....) فلينظروا من حولهم من الأجانب الذين هم من كل صوب، ينسلون، وعلى الأرض، التي كنا أزهد الناس فيها، يتهافتون. وليتأمَّلوا أسباب ارتقائهم (....) فيجدوا أسبابه منحصرة في شيئين: تعليم الأولاد بنين وبنات على التربية الصحيحة الاستقلالية، التي تؤهلهم للقيام بعظيم المهمات، والاحتفاظ بالمال من نقود وعقار.

يتوقف سعيد بنسعيد في دراسته هذه، عند تحليل مضامين كل من «التعليم» و«الاقتصاد» و«الاجتهاد» لدى «الحجوي».

فبخصوص المسألة التعليمية، ومن وجهة نظرنا، فإن «الحجوي» يعيد من جديد إنتاج آراء وأفكار السلطان العلوي سيدي محمد بن عبدالله، والتي استهدفت انتقاد نظام الدراسة بجامع القرويين بفاس، ووضع بديل له يكون ذا فعالية. يضيف «الحجوي» إلى ذلك اقتراحه الداعي إلى تعليم الفتيات، تعليماً ابتدائياً أولياً، منكراً في نفس الوقت على المرأة سفورها، داعياً أيضاً إلى خلق تعليم تجاري هذه الآراء، هي باستثناء شقها المتعلق بالتعليم التجاري، لا يبدو فيها أي جديد. فقبل «الحجوي» حاول السلطان سيدي محمد بن عبدالله، في القرن السادس عشر، إصلاح الأنظمة التعليمية في المغرب، وقبله أيضاً، بلور أصحاب جماعة جريدة لسان المغرب، الصادرة في طنجة سنة 1908،

(1) يراجع في هذا الصدد على سبيل المثال:
ـ علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، بدون تاريخ.
ـ عبدالكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج (1)، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ، 1976.

مشروعاً دستورياً، جعلوا من موادّه وبنوده، القضايا التعليمية، إذ نصُّوا على إجبارية التعليم الابتدائي للذكور، واختياريته للإناث، في نفس الوقت الذي دعوا فيه إلى خلق تعليم صناعي، أشبه ما يكون بنظام التكوين المهني السائد الآن.

أما الشق المتعلق بـ «التجارة» في أفكار «الحجوي» فإنَّه، وبحسب الباحث، يعقد عليه آمالاً عريضة، في النهوض بالمجتمع المغربي ورقيه، لقد تقدم الأوروبيون برأيه بالعلم بالتجارة، وتأخرنا نحن للجهل بها.

إن تحقيق برنامج إصلاحي، من هذا القبيل، يقتضي في نظر قارىء «الحجوي» سعيد بنسعيد استدعاء أداة الاجتهاد، وهو ما تبدى واضحاً في معالجة «الحجوي» للنوازل التي كانت تُعْرَضْ عليه أو التي كان يتصدَّى لها.

هكذا ينتهي الباحث، إلى طرح العديد من الأسئلة، في خاتمة مؤلفه هذا، أسئلة يُمكن اعتبارها بمثابة استفزاز، من شأنه أن يحفِّز الباحثين، على المزيد من البحث والدراسة في هذا الصَّدد، فعن الصلة بين الفكر السَّلفي، الذي عرض له الباحث، وشباب الحركة الوطنية المغربية، فإن أثر الفكر السَّلفي، يبدو أكيداً وواضحاً، غير أن إجابة الباحث عن سؤاله، المتعلق بمسار الحركة الوطنية، والقول بدفعها بالسياسي، وإعطائه الأولوية، على ما هو فكري، إجابة تحتاج إلى المزيد من التمحيص والبحث، هذا، عن القسم الأول من هذه الدراسة، التي خصِّص قسمها الثاني لإنتاج المفكرين المغاربة، إذ احتوى النصوص التالية:

1 ـ محمد بن عبدالسلام الطاهر الشبيهي: كمال الاعتراف بالعمل بالتلغراف.

2 ـ محمد الحجوي: إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق.

3 ـ أحمد ابن المواز: الحماية والتحديث والاجتهاد الشرعي.

4 ـ أحمد بن المواز. المعاملات البنكية والتجارية في ضوء الشرع وأحكام الضرورة.

5 ـ أحمد الصبيحي: أصول أسباب الرقي الحقيقي.

6 ـ محمد الحجوي: جواز التأمين على السِّلع والبضائع.

7 ـ محمد بن أحمد العلوي: الدابّة والسيارة.

8 ـ محمد الحجوي: مستقبل تجارة المغاربة.

9 ـ محمد الحجوي: الأحكام الشرعية في الأوراق المالية، أو إثمد الآفاق بوجوب الزكاة من غير الأوراق.

10 ـ محمد الحجوي: تعليم الفتيات لا سفور المرأة.

لقد ظلت، هذه النصوص، إلى حدٍّ ما، مجهولة، أو معروفة، إنما على نطاق ضيق، وإذ نشرها الأستاذ «سعيد بنسعيد العلوي»، فإنه بعمله هذا، قد أتاح لأكبر عدد ممكن من الباحثين التعرف عليها وبالتالي، التعرف على أحد جوانب اهتمامات الفكر المغربي خلال حقبة، أُجحف في حقّ ما أُنتج فيها من أفكار، بيد أن ما يظلُّ مثيراً، ونحن نقرأ هذه الدراسة، هو هل تشكل مجموع هذه النصوص، أصول الفكر السَّلفي في المغرب؟ سؤال للإجابة عنه، يتعّين بدءًا تحديد مفهوم السَّلفية، كما يقتضي أيضاً، الإحالة على مفكرين آخرين من مثل «أحمد بن خالد الناصري» والشهيد «محمد الكتاني» الذي سبق أن قدَّم حياته، ثمناً لأفكاره الإصلاحية، في مطالع القرن العشرين، دون أن نغفل، حركة المقاومة الفعلية، التي اضطلع بها علماء وفقهاء من أمثال «الهيبة ماء العينين» في جنوب المغرب، والمتصوف «البوغراوي» في بلاد الشاوية، خلال، نفس الحقبة.